



سياسة الاستثمار المستدام والتطوير المؤسسي جامعة العميد

معلومات السياسة

البند	التفاصيل
عنوان السياسة	سياسة الاستثمار المستدام والتطوير المؤسسي
رقم السياسة	AU-SUS-INV-009
تصنيف السياسة	سياسة استدامة مؤسسية
الجهة المسؤولة	رئاسة الجامعة بالتنسيق مع أقسام المالية والتخطيط والهندسة والمشتريات وتقنية المعلومات وضمان الجودة ووحدات الاستدامة والجهات الإدارية والتشغيلية ذات العلاقة
جهة الإقرار	مجلس الجامعة / رئاسة الجامعة
تاريخ النفاذ	2025/8/26
دورة المراجعة	مراجعة سنوية

1. الغرض

تلتزم جامعة العميد بدعم ممارسات التطوير المؤسسي والاستثمار المرتبط بالاستدامة بما يساهم في الكفاءة التشغيلية والتقدم المؤسسي والمسؤولية البيئية والتحول الرقمي وجودة التعليم والاستدامة التنظيمية طويلة الأمد.

وتهدف هذه السياسة إلى وضع إطار عام لدمج اعتبارات الاستدامة ضمن الاستثمار المؤسسي وتطوير البنية التحتية وتحسين التشغيل والتحول الرقمي والتخطيط للتجهيز والتطوير المستقبلي للحرم الجامعي. كما تسعى الجامعة إلى تشجيع ممارسات الاستثمار المسؤولة التي تدعم النمو المؤسسي والاستخدام الكفوء للموارد والتطوير التقني والتنمية الحرفية المستدامة.

2. نطاق السياسة

تطبق هذه السياسة على:

- أنشطة تطوير البنية التحتية والتوسع الحرفي في الجامعة؛
- اعتبارات الشراء والاستثمار المؤسسي المتعلقة بالمرافق والعمليات والتقنيات والمعدات؛
- مبادرات التحسين التشغيلي المرتبطة بالاستدامة؛
- أنشطة التحول الرقمي وتطوير الحرم الجامعي الذكي؛
- المشاريع المرتبطة بالطاقة والمياه والنقل وإدارة النفايات وتقنية المعلومات وسهولة الوصول والمساحات الخضراء والبنى التشغيلية؛
- الجهات الجامعية ذات العلاقة بالتخطيط والمالية والهندسة والمشتريات وتقنية المعلومات والإدارة التشغيلية وضمان الجودة والتطوير المؤسسي .



3. أهداف السياسة

تسعى الجامعة من خلال هذه السياسة إلى:

- دعم ممارسات الاستثمار المؤسسي التي تسهم في التطوير المستدام للجامعة؛
- تشجيع مراعاة عوامل الاستدامة ضمن التخطيط للبنية التحتية والعمليات التشغيلية؛
- دعم الاستخدام الكفوء للموارد المؤسسية وتعزيز القيمة التشغيلية طويلة الأمد؛
- تشجيع دمج الأنظمة الرقمية والتقنيات الذكية والممارسات التشغيلية المدعومة بتقنية المعلومات عند الإمكان؛
- دعم تطوير بنية تحتية مرنة وسهلة الوصول وذات كفاءة تشغيلية؛
- تشجيع الممارسات الاستثمارية التي تسهم في المسؤولية البيئية والكفاءة المؤسسية والاستمرارية التنظيمية؛
- دعم التقدم المؤسسي التدريجي بما ينسجم مع التطوير التشغيلي المرتبط بالاستدامة؛
- تعزيز جاهزية الجامعة لمتطلبات الاستدامة وضمان الجودة والتقارير المؤسسية المستقبلية .

4. التزامات السياسة

تدعم جامعة العميد دمج اعتبارات الاستدامة والكفاءة التشغيلية والتحول الرقمي والتطوير المؤسسي المسؤول ضمن أنشطة الاستثمار والتخطيط الجامعي كلما كان ذلك ممكنا وملائما.

وتسعى الجامعة إلى:

4.1 تطوير البنية التحتية والحرم الجامعي المستدام

- دعم تطوير وتحسين البنية التحتية الجامعية بما ينسجم مع الاحتياجات التشغيلية وأهداف التطوير المستقبلية؛
- تشجيع مراعاة ممارسات الاستدامة ضمن التوسع الحرمي وتحديث البنى التحتية وتطوير المساحات الخضراء وتحسين سهولة الوصول وتطوير المرافق عند الإمكان؛
- دعم بيئات جامعية كفوءة وسهلة الوصول تسهم في جودة التعليم وكفاءة العمل المؤسسي .

4.2 كفاءة استخدام الموارد والاستدامة التشغيلية

- تشجيع الاعتبارات الاستثمارية التي تدعم الاستخدام الكفوء للطاقة والمياه والمواد والموارد التشغيلية والأصول المؤسسية عند الإمكان؛
- دعم تطوير وتحسين الأنظمة المرتبطة بالاستدامة التشغيلية وكفاءة الحرم الجامعي؛
- تشجيع مراعاة دورة الحياة ومتطلبات الصيانة ضمن خطط التطوير المؤسسي .

4.3 التحول الرقمي وتطوير الحرم الجامعي الذكي

- دعم الاستثمار في الأنظمة الرقمية والبنى التحتية لتقنية المعلومات وتقنيات المراقبة والمنصات التشغيلية التي تسهم في الكفاءة المؤسسية والتطوير التنظيمي؛



- تشجيع تطوير الممارسات المرتبطة بالحرم الجامعي الذكي فيما يتعلق بالعمليات الرقمية وإدارة البيانات ومراقبة الاستدامة والخدمات الإلكترونية والتنسيق المؤسسي المدعوم بالتكنولوجيا عند الإمكان؛
- دعم دمج اعتبارات التحول الرقمي ضمن التخطيط المؤسسي وأنشطة التحسين التشغيلي .

4.4 التحسين التشغيلي المرتبط بالاستدامة

- دعم مشاريع التطوير التشغيلي المتعلقة بالاستدامة والمسؤولية البيئية وسهولة الوصول والخدمات الجامعية وأنظمة النقل وإدارة النفايات وأنظمة المياه والبنى التحتية المرتبطة بالطاقة عند الإمكان؛
- تشجيع ممارسات التحسين المستمر التي تسهم في الاستدامة المؤسسية والمرونة التشغيلية .

4.5 التخطيط المؤسسي والتطوير طويل الأمد

- دعم ممارسات التخطيط الاستراتيجي التي تراعي الاستدامة المؤسسية والاستمرارية التشغيلية والنمو التنظيمي واحتياجات تطوير الحرم الجامعي؛
- تشجيع التنسيق بين أقسام التخطيط والمالية والهندسة والمشتريات وتقنية المعلومات والجهات التشغيلية خلال أنشطة التطوير المؤسسي؛
- دعم التنفيذ التدريجي للمبادرات المرتبطة بالاستدامة وفق أولويات الجامعة والموارد المتاحة .

5. إطار التنفيذ

يمكن دعم تنفيذ هذه السياسة من خلال التنسيق بين الجهات الجامعية ذات العلاقة، بما في ذلك التخطيط والمالية والهندسة والمشتريات وتقنية المعلومات والإدارة وضمان الجودة ووحدات الاستدامة والجهات التشغيلية.

ويجوز للجامعة:

- دمج اعتبارات الاستدامة ضمن أنشطة التخطيط والاستثمار عند الإمكان؛
- دعم تطوير مبادرات التحسين التشغيلي والبنى التحتية بما ينسجم مع أولويات الجامعة؛
- تشجيع استخدام الأنظمة الرقمية والتقنيات الذكية التي تسهم في الكفاءة المؤسسية والتنسيق التشغيلي؛
- دعم التطوير التدريجي للبنى التحتية والأنظمة المؤسسية المرتبطة بالاستدامة وفق الموارد المتاحة والمتطلبات التشغيلية؛
- تطوير إجراءات أو أدلة استثمارية أو آليات تقارير أو أطر تشغيلية داعمة عند الحاجة .

6. المتابعة والمراجعة والتحسين المستمر

تدعم الجامعة المراجعة الدورية لممارسات التطوير المؤسسي والاستثمار المرتبط بالاستدامة بهدف تعزيز التحسين التنظيمي المستمر والتطوير التشغيلي.

ويمكن للجهات ذات العلاقة الإسهام في:

- حفظ السجلات المتعلقة بتطوير البنية التحتية والمشاريع التشغيلية المرتبطة بالاستدامة وأنشطة التجهيز ومبادرات التحول الرقمي والاستثمارات المؤسسية؛
- دعم التطوير المستقبلي لمؤشرات الأداء (KPIs) وآليات تقارير الاستدامة؛



- دعم جمع البيانات المتعلقة بتطوير الحرم الجامعي والكفاءة التشغيلية والتحول الرقمي وإدارة الموارد وأنشطة التحسين المؤسسي المرتبطة بالاستدامة عند الإمكان؛
- دعم الممارسات المستقبلية للمراقبة الرقمية والتقييم المؤسسي عند الاقتضاء .

تتم مراجعة هذه السياسة سنويا، ويجوز تحديثها وفقا لأولويات الجامعة أو التطورات التشغيلية أو التقنية أو الاعتبارات المالية أو أنشطة التوسع والبنية التحتية أو أهداف الاستدامة.

7. إدارة السجلات والتوثيق

تشجع الجهات الجامعية ذات العلاقة على حفظ السجلات والوثائق الداعمة المتعلقة بـ:

- تطوير البنية التحتية والحرم الجامعي؛
- مشاريع الاستثمار والتحسين التشغيلي المرتبطة بالاستدامة؛
- مبادرات التحول الرقمي والبنية التحتية لتقنية المعلومات؛
- أنشطة التخطيط المؤسسي والتطوير التشغيلي؛
- ممارسات المتابعة والتقارير والمراجعة المؤسسية المرتبطة بالاستدامة .

وعند الإمكان، يمكن للجامعة دعم الأرشيف الرقمية وممارسات التوثيق المركزي لتعزيز إعداد التقارير والاستمرارية التشغيلية وقدرات تقييم الاستدامة.

8. المراجع والأطر الإرشادية ذات العلاقة

يمكن الاسترشاد في هذه السياسة بالتشريعات الوطنية والممارسات الدولية الجيدة ذات العلاقة بالتطوير المؤسسي والإدارة التشغيلية والتحول الرقمي والاستدامة وتخطيط البنية التحتية والحوكمة، بما في ذلك عند الاقتضاء:

- تعليمات وتوجيهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية؛
- الاعتبارات الوطنية المتعلقة بالتخطيط والبنية التحتية؛
- المبادئ المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والمساءلة التشغيلية وضمان الجودة؛
- مبادئ نظام إدارة الجودة ISO 9001 ؛
- مبادئ نظام الإدارة البيئية ISO 14001 ؛
- الأطر العامة المتعلقة بالاستدامة والحرم الجامعي الذكي والتطوير المؤسسي .

9. سجل المراجعات

الإصدار	التاريخ	وصف التعديل	جهة الإقرار
1.0	2025/08/26	الإصدار الأول للسياسة	رئاسة الجامعة
2.0	2026/05/20	مراجعة وتوسعة شاملة لإطار السياسة بهدف تعزيز حوكمة الاستدامة المؤسسية وآليات التنفيذ التشغيلي ودمج التحول الرقمي وتطوير آليات التوثيق والتقارير بما ينسجم مع أولويات التطوير المؤسسي والممارسات الدولية الحديثة للاستدامة.	رئاسة الجامعة

